

**تحديد مقترحات محددة بأهم التعديلات والإضافات الدستورية والقانونية الضامنة
لحيادية واستقلالية المؤسسة العسكرية والأمنية وتابعتها للحكومة**

إعداد

العميد الركن / عبده سعد العريبي

تحديد مقترحات محددة بأهم التعديلات والإضافات الدستورية والقانونية الضامنة لحيادية واستقلالية المؤسسة العسكرية والأمنية وتابعتها للحكومة.

عام. دخلت اليمن في فبراير ٢٠١١م مرحلة سياسية جديدة عنوانها التغيير في المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية وغيرها، بعد أن وصلت أوضاعها في جميع المستويات إلى حالة من التراجع المخيف قربت من انهيار الدولة وتمزيق الوطن، وقد جاءت عملية الحراك السياسي الشعبي في المنطقة في إطار ما سار يعرف بثورات الربيع العربي لتجد اليمن وشبابها في الطليعة يقودون عملية التغيير والإصلاح، وبعد مخاض عسير وصراع كاد أن يتحول إلى حرب أهلية اتفقت الأطراف السياسية الرئيسية على خارطة طريق بمساعدة إقليمية ودولية توجت بتوقيع هذه الأطراف على المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية في ٢٣/١١/٢٠١١م، لقد حملت هذه المبادرة عناوين وأهداف عملية التغيير الممكنة لانتقال السلمي للسلطة وتحقيق تطلعات الشعب اليمني.

القوات المسلحة والأمن هي أكثر المؤسسات تضررا من سياسات الماضي وصراعات النخب السياسية والعسكرية، وكجزء أساسي من عملية الإصلاح والتغيير الوطنية الشاملة تضمنت الآلية التنفيذية المزمدة للمبادرة الخليجية " تهيئة الظروف واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة في إطار سيادة القانون " بعد أن انقسمت على نفسها وفقدت جزءا هاما من وحدتها وحياديتها وانضباطها وجاهزيتها ووحدة قيادتها.

الدستور اليمني القادم بحاجة إلى تحديد وظيفة وحجم القوات المسلحة وأسس بنائها بشكل واضح لا لبس فيه بما يؤمن حياديتها ومهنتها وجاهزيتها وتحديد علاقتها بالسلطات المدنية بعيدا عن كل مؤثرات الصراع السياسي والحزبي والقبلي الذي حولها في الماضي إلى عنصر حسم بيد هذا الطرف أو ذاك في عملية الصراع على السلطة ومغانمها بعيدا عن مهامها الوطنية والدستورية الأمر الذي جعلها اليوم أكثر حاجة لعملية الإصلاح والتغيير في ضوء الظروف والتحديات الجديدة ومتطلبات وشروط الدولة المدنية الجديدة التي يعمل ويكافح اليمنيون من أجل قيامها حتى تصبح هذه المؤسسة خارج كل التجاذبات السياسية والحزبية والقبلية وغيرها، هذه العملية لا تحتاج فقط إلى مراجعة قانونية ودستورية في ضوء تجربة الماضي رغم أهمية ذلك بل تحتاج في المقام الأول إلى وعي سياسي ومسؤولية وطنية من قبل الجميع بأهمية النأي بهذه المؤسسة عن العمل السياسي الحزبي وغيره كحاجة وطنية ومصصلحة سياسية وحزبية ومجتمعية تخدم الجميع في ضوء دروس وتجارب الماضي، عند ذلك تصبح الحاجة لإعادة النظر في وضع ضوابط دستورية وقانونية مهمة جدا كما هي مهمة أكثر عملية خلق الضمانات والآليات لتأمين سيادة

القانون وإنفاذه على الجميع وتأتي في أولوية هذه الضمانات عملية بناء مؤسسات الدولة المدنية الحديثة، ومع ذلك هذه بعض المقترحات الخاصة بأهم التعديلات والإضافات الدستورية

١ أنظر البند (١٧) من الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية

والقانونية الضامنة لحيادية المؤسسة العسكرية والأمنية وتبعيةها للسلطات المدنية خاصة ونحن بصدد إعادة صياغة العقد الاجتماعي لليمن الجديد.

الدولة اليمنية الاتحادية المدنية هي وحدها التي تنشئ القوات المسلحة والشرطة وأجهزة الأمن وأية قوات عسكرية وأمنية أخرى، وهي المحنكة والمنظمة الحصرية للقوة العسكرية والأمنية وجميع الأسلحة، والمخولة باستخدامها دفاعاً عن مصالح الشعب والوطن والسلطات المدنية المنتخبة ديمقراطياً من قبل الشعب هي صاحبة الحق في السيطرة والقيادة والإشراف والمساءلة والمحاسبة لهذه الأجهزة.

المؤسسة العسكرية اليمنية هي مؤسسة دفاعية وهي ملك الشعب بكل مكوناته وبها تتجسد الوحدة الوطنية والشراكة المتساوية والعدالة بين مكوناته الأساسية وما دونها على جميع المستويات ، ويخضع بناء هذه المؤسسة للقواعد والأسس الوطنية والعلمية والمهنية ، ويحدد حجمها وتسليحها وعقيدتها وانتشارها وفق متطلبات الأمن القومي الشامل للجمهورية وسياساتها الدفاعية وبما يعزز دور اليمن ومشاركته في حماية السلم والأمن الإقليمي والدولي .

مهمة المؤسسة العسكرية والأمنية هي الحفاظ على التوجه المدني للدولة المدنية للجمهورية الاتحادية وحماية أراضيها ومياهها وأجوائها وحدودها السيادية البرية والجوية والبحرية والجزر والحفاظ على أمنها القومي خارجياً وداخلياً حاضراً ومستقبلاً ويحرم على منتسبيها ممارسة العمل السياسي الحزبي أو المشاركة في الانتخابات جميعها لمدة ٤ دورات انتخابية كما يحظر عليهم ممارسة أي أعمال تجارية أو غيرها خارج مهام القوات المسلحة والأمن طالما كانوا في الخدمة الفعلية.

مبادئ الحكم الرشيد تسري كمبدأ عام على مؤسسة الدفاع والأمن كجزء من المنظومة الكلية للدولة ، ويخضع منتسبين هذه المؤسسة للمساءلة والمحاسبة أمام المحاكم القضائية المدنية والعسكرية عند مخالفتهم للقوانين والأنظمة الوطنية والمواثيق الدولية خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في زمن السلم والحرب.

الشرطة هيئة وطنية مدنية نظامية واحدة تعكس في ملاكها البشري كل فئات الشعب بصورة عادلة بجميع المستويات ويراعى في بنائها الأسس الوطنية والعلمية والمهنية وحاجة الشعب والإقليم وغيره للأمن الداخلي والسلم الاجتماعي وتتحدد مهمتها في خدمة الشعب وضمان أمنه وصون حرياته ومعتقداته وحقوقه وتكفل للمواطنين الحماية الكاملة لحقوقهم وحررياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والدينية وغيرها وتعمل على حفظ وبسط النظام والأمن العام وسيادة القانون، وتنفيذ ما تصدره إليها السلطة القضائية من أوامر، ويحرم عليها التدخل في حل المنازعات والتقاضى والتدخل في مهام غيرها وتخضع للسلطات المدنية، كما تتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات، وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

هذه في اعتقادي أهم النصوص الدستورية المقترحة للمؤسسة العسكرية والأمنية ويمكن الرجوع إلى مخرجات فريق الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني والخبراء في المجال الدستوري والقانوني حول هذا الموضوع كما تحتاج هذه المؤسسة كجزء هام من منظومة الدولة الجديدة إلى

سن وإصدار مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات كحزمة متكاملة تنظم وتضبط سلوك ومهام وحقوق منتسبين هذه المؤسسة على جميع المستويات أهمها، قانون مجلس الدفاع الوطني ، إعداد نظام التوصيف الوظيفي، قوانين خدمة الضباط والأفراد، الأجور والحوافز والعلاوات، التامين الصحي، قانون العقوبات. قانون الاحتياط والتعبئة العامة، قانون خدمة الدفاع الوطني، وغيرها من القوانين والإجراءات التي تؤمن نجاح عملية إعادة هيكلة وبناء هذه المؤسسة الوطنية في ضوء متطلبات الدولة الجديدة ومكانة ودور هذه المؤسسة فيها في إطار رؤية سياسية وعسكري وأمنية إستراتيجية لعملية إعادة تربية وبناء هذه المؤسسة وفق متطلبات وقيم وشروط الدولة المدنية الحديثة

تحديد الإصلاحات البنوية والتغييرات المؤسسية للأجهزة

والوحدات العسكرية والأمنية

١. المؤسسة العسكرية:

عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن بدأت في ابريل ٢٠١٢م في إطار عملية إعادة هيكلة وبناء المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع في المرحلة الانتقالية هذه المهمة أوكلت للجنة العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار التي قامت بتشكيل فريق عمل من الأكاديميين والقادة العسكريين للقيام بمهمة إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن في اجتماعها بتاريخ ١٩/مايو ٢٠١٢م في ضوء الرؤية الإستراتيجية (٢) التي قدمتها اللجنة العسكرية لمتطلبات هذه العملية ومنها.

اعتماد قواعد وأسس وطنية وعلمية ومهنية كمرجعية أساسية ثابتة لهذه العملية لضمان جودة مخرجاتها والالتزام بمعايير وأسس البناء المؤسسي من خلال إجراء مراجعة أولية إستراتيجية شاملة لوضع الحال في القوات المسلحة والأمن بجميع الصنوف والوحدات والمستويات من قبل فريق إعادة الهيكلة بهدف تشخيص أماكن و حجم الاختلالات والثغرات والأخطاء والمشاكل والتحديات البنوية والهيكلية والتنظيمية والإدارية في جميع الجوانب وتحديد الأسس والمرتكزات العامة والخاصة التي ينبغي أن تقوم عليها عملية الهيكلة وفق للأسس المحددة.

إعداد مشاريع الوثائق السياسية والعسكرية الإستراتيجية والتعبوية الأساسية منها:

السياسة الدفاعية للدولة والعقيدة القتالية للقوات المسلحة

الإستراتيجية العسكرية لاستخدام القوات المسلحة

الاتجاهات الرئيسية للعدائيات والتهديدات المحتملة خارجيا وداخليا

الحجم الأمثل للقوات المسلحة

تحديد نسب تمثيل الصنوف الرئيسية (البرية والبحرية والجوية وحرس الحدود) من الحجم الكلي للقوات المسلحة

إعداد مشروع قانون تنظيم وزارة الدفاع

إعادة تنظيم وهيكلية المستويات العسكرية المبينة أدناه ووضع ملاكها البشري والمادي في السلم والحرب بحسب تمركزها ومسؤولياتها وكذلك إعداد أنظمة توصيفها الوظيفي وهي:-

وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة والدوائر والوحدات المرتبطة بها.

الصنوف الرئيسية للقوات المسلحة/ برية/ بحرية ودفاع ساحلي/ جوية ودفاع جوي/حرس حدود. المناطق العسكرية والمحاور والألوية والوحدات الفرعية وكذلك القواعد البحرية/ والجوية وأي تشكيلات أخرى.

تقديم تصور لإعادة تمرکز التشكيلات والوحدات العسكرية وفقاً للاتجاهات الرئيسية للعدائيات والتهديدات المحتملة .

تقديم تصور لإجراء المناقلة للموارد البشرية والمادية بين التشكيلات والوحدات الرئيسية والفرعية العسكرية وذلك وفقاً لمسؤولياتها وملاكاتها الجديدة وأماكن تركزها .

و . الاستعانة بالخبرات الوطنية الشقيقة والصديقة في هذه العملية^٢ العمل على تقديم خطة مزمدة لكل فريق حول آليات ومراحل تنفيذ هذه العملية والمهام المحددة لها في جميع المستويات ووفق خطط محددة ومزممة^٣

هذه المنطلقات والأسس المرجعية النظرية التي قامت عليها عملية إعادة هيكلة الجيش والأمن ومن خلال التعمق في طبيعتها والتقييد بمخرجاتها يتضح حجم ونوعية وعمق عملية الإصلاح البنوي للمؤسسة العسكرية والأمنية والمنهجية التي قامت عليها هذه العملية.

بعد أن قام كل فريق بإعداد وتقديم خطته التنفيذية المزمدة لهذه العملية وإقرارها من قبل اللجنة العسكرية بدأ الفريقين في الإعداد لعقد نودتين علميتين عسكرية وأمنية^٤ ، في شهري نوفمبر وديسمبر على التوالي ٢٠١٢م قدمت خلالهما عدد من الأوراق البحثية العلمية تناولت بالتقييم والتحليل العلمي أغلب جوانب المشاكل والتحديات والاختلالات التي تعاني منها المؤسسة العسكرية والأمنية في جميع المستويات ، كما قدمت هذه البحوث الحلول والمقترحات العلمية والعملية لإعادة بناء وتنظيم مؤسسة الجيش والأمن على أسس وقواعد علمية جديدة

لضمان تجاوز كل سلبيات وأخطاء الماضي من خلال وضع مخرجات تلي متطلبات الإصلاح والتغيير المؤسسي بالتعاون والاستفادة من أفضل تجارب الآخرين خاصة الجانب الأردني و الأمريكي الذي عملوا على تقديم المساعدة والمشورة الفنية في هذه العملية مع فريق الهيكل ولجنة التنظيم والتقييم^٥ لقد توج هذا العمل بتقديم مقترح الهيكل التنظيمي العام للقوات المسلحة للأخ / رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وصدور الجمهوري رقم ١٠٤ لعام ٢٠١٢م^٦ الخاص بتحديد المكونات الأساسية للهيكل التنظيمي الجديد للقوات المسلحة.

لقد مثل هذا القرار الخطوة النوعية الأولى في عملية إعادة هيكلة وبناء القوات المسلحة وشكل تغييراً بنوياً جوهرياً جديداً يتفق مع متطلبات وحاجة القوات المسلحة في الظروف الجديدة وقواعد البناء العلمي للجيش الحديثة من خلال ما يلي.

- ١ . تحديد تسلسل السلطة القيادية بشكل واضح
- ٢ . تحديد جهاز الإدارة السياسية والعسكرية
- ٣ . تنظيم عملية الفصل والتكامل بين المستوى الاستراتيجي والتعبوي
- ٤ . الانتقال إلى نظام المساعدين لوزير الدفاع بدلاً من المستشارين
- ٥ . الانتقال إلى نظام الهيئات بدلاً من نواب رئيس الأركان
- ٦ . إدخال نظام المفتش العام
- ٧ . التحديد الدقيق للمسؤوليات والصلاحيات
- ٨ . تحديد المكونات الرئيسية الأربعة للقوات المسلحة وتسمية مكونات كل واحدة منها
- ٩ . تحديد تبعية الوحدات ومستوياتها

٢ رؤية إستراتيجية مكتوبة أقرتها اللجنة العسكرية في اجتماعها يوم ٢٠١٢/٥/١٩م

٣ الخطة الزمنية التي قدمها فريق إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن للجنة العسكرية

٤ أنظر مخرجات الندوة العلمية العسكرية الأولى للقوات المسلحة المنعقدة في ١٣-١١ نوفمبر ٢٠١٢م

٥ أنظر مخرجات الندوة العلمية العسكرية الأولى للقوات المسلحة المنعقدة في ١٣-١١ نوفمبر ٢٠١٢م

٦ لجنة التنظيم والتقييم أعلن عن تشكيلها وزير الدفاع في ختام الندوة العلمية العسكرية الأولى وحددت مهمتها في متابعة تنفيذ مخرجات الندوة وتقديمها لقيادة العسكرية والسياسية العليا على شكل مقترحات عملية

٧ أنظر القرار الجمهوري رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩/١٢/٢٠١٢م

كما تضمنت المادة الثالثة من القرار تكليف وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة العمل مع لجنة التنظيم والتقييم وفريق الهيكل المشترك وفرق المساعدة الاختصاصية من الدوائر والأكاديمية العسكرية العليا والقوى على استكمال .

تقديم مشاريع السياسة الدفاعية والإستراتيجية والعسكرية للجمهورية اليمنية والعقيدة القتالية للقوات المسلحة .

إعداد مشاريع التعديلات القانونية للقوانين العسكرية بما يتواءم والتنظيم الجديد ودراسة اللوائح والأنظمة والإجراءات المختلفة وتقديم المقترحات بتعديلها .

وضع وإصدار اللائحة التنظيمية المؤقتة لواجبات التكوينات الرئيسية للهيكل وذلك بغرض تفعيل إجراءات الهيكل حتى صدور قانون تنظيم القوات المسلحة

فتح الهياكل التفصيلية للمكونات الرئيسية ووضع واجباتها الوظيفية .

إعداد جداول الملاك البشري والمادي والتوصيف الوظيفي للقوام البشري لكل هيكل .

وضع خطة مرحلية منظمة للانتقال إلى الهياكل الجديدة وملاكاتها البشرية والمادية وفقاً لجدول زمني يستوعب متطلبات إعادة التشكيل وظيفياً ومهنياً ويشمل الإجراءات التنفيذية لمعالجة مشكلات واقع الحال ومواجهة التكاليف والتبعات .

إعادة النظر في قانون إنشاء مجلس الدفاع الوطني الأعلى بما يتواءم والتنظيم الجديد .

تنفيذاً لذلك تم إعداد خطة وآلية تنفيذية^٨ تضمنت تشكيل (٦) فرق تخصصية مساعدة تم اختيارهم من دوائر وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة والأكاديمية العسكرية ومركز الدراسات الإستراتيجية إلى جانب تحديد مجموعة من الخبرات المحلية المساعدة والاستعانة بالخبراء العسكريين من الأردن الشقيق في تاريخ ١٠ / ٢ / ٢٠١٣م وفقاً للتخصصات التالية:

الفريق القانوني .

فريق العمليات .

فريق التدريب والتأهيل .

فريق الإدارة البشرية .

الفريق المالي .

فريق الإسناد اللوجستي والذي عمل في إطار مجموعتين (أ و ب)

وقد عملت هذه الفرق لمدة ستة أشهر تمكنت خلالها من إنجاز اغلب المهام الموكلة إليها كلا في مجال اختصاصه في إطار عملية المراجعة الإستراتيجية الشاملة لعملية إعادة هيكلة وبناء وتنظيم القوات المسلحة وكانت مخرجاتها ملبية إلى حد كبير لهذه المراجعة على جميع المستويات .

كما تم في نفس السياق تكليف لجنة متخصصة من كلية الدفاع الوطني ودائرة العمليات الحربية ودائرة الاستخبارات العسكرية وذلك لإعداد المشاريع التالية .

السياسة الدفاعية للجمهورية اليمنية .

العقيدة القتالية للقوات المسلحة .

الإستراتيجية العسكرية للجمهورية اليمنية .

هذه المشاريع تم إعدادها وعرضها ومراجعتها وإقرارها من قبل فريق الهيكل ولجنة التنظيم والتقييم ورفعها للأخ/ رئيس الجمهورية - القائد الأعلى للقوات المسلحة للمصادقة عليها .

استكمالاً لتحقيق ما تضمنه الهيكل التنظيمي الجديد للقوات المسلحة صدرت حزمة من القرارات الجمهورية التي تخدم عملية إعادة تنظيم وهيكل القوات المسلحة منها:

قرار رئيس الجمهورية رقم (١٥) لسنة ٢٠١٣م بشأن الاستحداث والتعيين في المناصب القيادية وقد تضمنت المادة (١) تستحدث في وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة الوظائف والمكونات التالية:

المفتش العام للقوات المسلحة .

٨ خطة عمل وآلية تنفيذية مزمنة قدمتها لجنة التنظيم والتقييم بهذه الخصوص

نائب رئيس هيئة الأركان العامة .

أربعة مساعدين لوزير الدفاع.

خمس هيئات في رئاسة هيئة الأركان العامة.

تبعه قرار رئيس الجمهورية رقم (١٦) لسنة ٢٠١٣م (١٠) بشأن تقسيم مسرح العمليات العسكري للجمهورية اليمنية وإعادة تشكيل وتسمية المناطق العسكرية وتعيين قياداتها وقد تضمنت المادة رقم (١) " يقسم مسرح العمليات العسكري للجمهورية إلى سبع مناطق تتحدد نطاقاتها الجغرافية بحسب خطوط الفصل المبينة في خارطة انتشار القوات وتكون تسمية المناطق رقمية بدلاً من التسميات السابقة" وهي.

المنطقة العسكرية الأولى ومقر قيادتها في مدينة سيئون.

المنطقة العسكرية الثانية ومقر قيادتها في مدينة المكلا.

المنطقة العسكرية الثالثة ومقر قيادتها في مدينة مأرب.

المنطقة العسكرية الرابعة ومقر قيادتها في مدينة عدن.

المنطقة العسكرية الخامسة ومقر قيادتها في مدينة الحديدة.

المنطقة العسكرية السادسة ومقر قيادتها في مدينة عمران.

المنطقة العسكرية السابعة ومقر قيادتها في مدينة ذمار.

مادة (٢): تتألف كل منطقة عسكرية مما يلي:

قيادة المنطقة شاملة وظائف القيادة و السيطرة والوحدات العضوية التي سيحددها هيكلها التنظيمي .

الألوية العاملة حالياً في المنطقة والمبينة في خارطة الانتشار ألعلمياتي وتخضع لاحقاً لخطة المناقلة بحسب ضرورات إعادة التمرکز وانساق القتال لكل منطقة.

وقد تضمنت المادة (٣) تشكيل احتياط وزارة الدفاع.

وتضمنت المادة (٦) من القرار تولى وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة مع لجنة التنظيم والتقييم وفريق الهيكل المشترك القيام بما يلي:

انجاز خارطة مسرح العمليات الجديد وانتشار القوات والرفع بها للمصادقة وإصدار ما يلزم من إجراءات لتوضيحها وتنفيذها عملياً.

وضع الهياكل التفصيلية والواجبات الوظيفية وفقاً لألية تنفيذ قرار رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٢م بشأن المكونات الرئيسية للهيكل التنظيمي للقوات المسلحة.

(١٠) أنظر القرار الجمهوري رقم ١٦ العام ٢٠١٣م

تنفيذاً لقرارات الأخ/ رئيس الجمهورية - القائد الأعلى للقوات المسلحة تم الانتهاء من إعداد وثائق المستوى الاستراتيجي وهي كالتالي:

المهام والواجبات والهيكل التنظيمي لمكتب المفتش العام للقوات المسلحة.

نظام التحول للعمل بنظام مساعدي وزير الدفاع.

المهام والواجبات والهيكل التنظيمية لمساعد وزير الدفاع والدوائر التابعة لهم.

المهام والواجبات والهيكل التنظيمية والملاك البشري والمادي للمنطقة العسكرية.

المهام والواجبات والهيكل التنظيمية والملاك البشري والمادي لقيادة احتياط وزارة الدفاع.

المهام والواجبات والهيكل التنظيمية والملاك البشري والمادي لقيادة العمليات الخاصة.

المهام والواجبات والهيكل التنظيمية والملاك البشري والمادي لألوية (مشاه ، مشاه ميكا ، دروع).

إعادة النظر في خطة الانتشار ألعلمياتي لوحدات القوات المسلحة وفقاً للتقسيم ألعلمياتي للمسرح الجديد للجمهورية الذي خضع لتقييم وتغييرات كبيرة في ضوء طبيعة العدائيات والتهديدات المحتملة وظروف الأرض وعوامل كثيرة أخرى.

هذه حزمة مهمة من التغييرات المؤسسية الهامة التي ستطبقها القوات المسلحة لأول مرة وهي بالطبع تحمل تغيراً نوعياً مؤسسياً جديداً يتطلب دعمه من خلال جملة من الإجراءات والقرارات الأخرى المنتظرة التي من شأنها أن تؤمن نجاح عملية إعادة هيكلة وبناء قوات مسلحة يمنية جديدة تلبي تطلعات الشعب والوطن في الحاضر والمستقبل لحماية سيادة واستقلال الشعب والوطن وصون مصالحه العليا بمهنية واحترافية وحيادية .

٢. المؤسسة الأمنية.

لقد تمت عملية إعادة هيكلة مؤسسة الشرطة والأجهزة الأمنية بصورة موازية لعملية إعادة هيكلة القوات المسلحة في ضوء رؤية اللجنة العسكرية لهذه العملية التي شخّصت أبرز الاختلالات البنوية والتحديات في هذه الأجهزة وقام فريق إعادة هيكلة الداخلية والأمن بإعداد خطة زمنية لمهام ومراحل الهيكلة على جميع المستويات ثم قام أيضاً بعقد ندوة علمية خاصة بأجهزة الشرطة والأمن قدمت خلالها عدد من الأوراق البحثية التي شخّصت كل الاختلالات وقدمت الحلول العلمية والعملية والمقترحات لحلها ومنها وضع إستراتيجية أمنية شاملة لإعادة بناء المؤسسة الأمنية من خلال إدخال جملة من التغييرات البنوية الهيكلية والتنظيمية وإصلاح المنظومة القانونية لتحديد الوظيفة الأمنية لهذه المؤسسة التي ترتبط بمصالح الناس وحقوقهم وحرّياتهم حتى تصبح وظائف الأمن متوازنة ومتسقة مع حماية الحقوق والحرّيات التي يكفلها الدستور والقانون الوطني في الدولة المدنية الجديدة بما يتفق والموائيق والقوانين الدولية الخاصة بحماية حرّيات وحقوق الإنسان ومن أبرز المنطلقات التي اعتمدت في عملية إعادة هيكلة وبناء مؤسسة الشرطة والأمن ما يلي..

إعادة النظر في محددات وظيفة الضبط الإداري والإجراءات والتدابير الأمنية وبما يحقق المنفعة العامة للفرد والمجتمع .

إعادة النظر في وظيفة الضبط القضائي بما يحقق جوهر هذه الوظيفة المتعلقة بالتحري عن الجرائم والبحث عن مرتكبيها وتطوير وسائل البحث والتحقيق فيها بمهنية عالية. أعطى أهمية قصوى للوظيفة الاجتماعية الحديثة للأمن من خلال استخدام ما توصل إليه العلم والتقنية الحديثة لمكافحة الجريمة في المجتمع وعلاقتها في دراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية وخاصة تلك المتعلقة بتكوين شخصية الفرد وتشكيل سلوكه في المجتمع وكذلك إعادة النظر في منظومة العلاقة بين الأمن والشعب من منظور قيم الديمقراطية والتعددية والدولة المدنية وحقوق الإنسان.

إلزام الأجهزة الأمنية بالقيام بمهامها الوطنية بعيداً عن المؤثرات السياسية والحزبية وغيرها والعمل على تطوير ودعم إمكاناتها البشرية والمادية والبناء النوعي بما يضمن قيامها بتأدية وظائفها على أكمل وجه ممكن.

العمل على خلق الآليات المناسبة لتفعيل وتطوير عملية التعاون والتكامل بين المؤسسة الأمنية والعسكرية وبقية أجهزة الدولة والمجتمع لخلق أفضل شروط الحماية للوطن والشعب وأعلى سيادة القانون والنظام وتعزيز حالات الأمن والاستقرار العام .

العمل على تطوير وتعميم البنية التحتية وخدمات الشرطة في جميع مراكز الجمهورية في إطار عملية التنمية الشاملة للدولة وخلق قاعدة معلومات حديثة وشاملة.

توحيد كل أجهزة الأمن (الشرطة) تحت قيادة واحدة (وزارة الداخلية).

تعميم مبادئ الحكم الرشيد وتطبيق معايير الخدمة وشغل الوظيفة الأمنية بموجب الإقدمية ، النزاهة، المؤهل، التخصص بصورة صارمة وفق قانون التوظيفي وإعادة النظر بنظام الأجور والعلاوات وبدل التخرج والحوافز وغير ذلك بصورة تحقق العدل وتقود إلى تحقيق النجاح في المهام لأبناء هذه المؤسسة الوطنية.

العمل على إدخال قضايا الحرية والديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان ضمن مناهج وخطط وبرامج هذه المؤسسات وتعميمها على كافة المستويات في إطار عملية إعادة البناء والتوعية لمنتسبين هذه المؤسسة .

إعادة النظر في مهام وتكوين وشخص العاملين في أجهزة الأمن السياسي والقومي والعمل على دمج الجهازين في جهاز مخابراتي واحد خارجي وداخلي تقوم مهمته على أساس حماية الأمن القومي اليمني بمفهومه الشامل على المستويات الخارجية والداخلية وبمهنية تامة بعيدا عن التوظيف السياسي والتبعية للسلطة أيا كانت وقد توجت هذه التغييرات البنوية لأجهزة الأمنية من خلال صدور عدد من القرارات الجمهورية التي ترجمت هذه المخرجات إلى حيز الواقع ومنها. صدور قرار جمهوري بشأن مكونات الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الداخلية رقم ٥٠ لعام ٢٠١٣م:

بهدف إعادة تنظيم وهيكل وزارة الداخلية وإنشاء جهاز شرطة مهني وطني على أسس علمية تحترم فيه حرية المواطنين وتحفظ كرامتهم ، كما تحترم حقوق الإنسان وحياته العامة والخاصة ، و تقديم أفضل الخدمات للمواطنين حتى تصل إلى كسب ثقتهم وتعاونهم في الوقاية من الجريمة ومكافحتها بعد أن فقدت علاقة الثقة بين الشرطة والمواطنين في السنوات الماضية، وبنا على فهم (مهنية العمل الشرطي) التي تقتضي الحيادية الكاملة والتخصص في الممارسة الأمنية ، والابتعاد عن الولاءات الضيقة (القبلية والعشائرية والمذهبية والعنصرية والحزبية والشخصية) وجعل الولاء لله وللوطن هو المحرك الأساس لعمل الشرطة في ظل سيادة القانون فقط فإن هيكل وزارة الداخلية الجديد يلبي هذه الأهداف من خلال الأسس والمبادئ الآتية:-

وضوح المهام والاختصاصات وعدم التداخل في الوظائف.

الإيمان بمنح الصلاحيات والابتعاد عن المركزية.

التكامل في كل أعمال الشرطة، مع مراعاة التخصص والمسئولية.

الإيمان بضرورة الرقابة والمحاسبة ، ومكافحة التجاوزات في سلك الشرطة ، وبخاصة في التعامل مع المواطنين وحقوقهم وحياتهم ومكافحة الفساد في كل الممارسات والإجراءات. إشاعة مبدأ (الشفافية) لإتاحة الفرصة لكل منظمات المجتمع المدني لتكون جهازا رقابيا على أداء رجال الشرطة وسلوكياتهم.

التركيز على مهمة تحقيق الأمن والاستقرار في حياة المواطنين داخل الوطن ، بوصفها أساس جهود جهاز الشرطة والأمن.

وحدة القيادة والسيطرة والإشراف والتوجيه، ومنح الصلاحيات في كل إطار جغرافي للمسئول الأول.

استحداث إدارات ووحدات جديدة تتلاءم مع تحقيق الأهداف المطلوبة في الهيكل الجديد.

تحقيق (الوحدة الوطنية) لبناء جهاز الشرطة بدءا من القبول في الكليات أو المعاهد أو التجنيد في المعسكرات ، بعيدا عن (المركزية).

فعالية التقييم وتجاوز الأخطاء والمعوقات ، ثم التطوير المستمر لأداء الشرطة وإمكاناتهم الفنية والتقنية

هذه الأسس وغيرها تنظم العلاقة بين الأجهزة الرئيسية وفروعها ومهامها وهي تشكل ابرز الإصلاحات والتغييرات البنوية التي تم القيام بها حتى الآن في عملية إعادة هيكلة وبناء هذه المؤسسة التي هي الأخرى تحتاج إلى استمرارية في هذه العملية خاصة في المستوى الأفقي المرتبط ب حياة الناس ونوعية الخدمات الواجب تقديمها للجمهور.

تقييم الهيكل المعلن (للمؤسسة العسكرية والأمنية) ومدى ملامتها للطموح وتوافقها مع الدور المستقبلي والمهمة الأساسية لهذه الأجهزة.

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا يتضح بشكل جلي أن عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن تسير في الاتجاه الصحيح وفق ما تم التخطيط له وبحسب المنطلقات الأساسية لهذه العملية

المتمثلة في أن تكون وطنية وعلمية ومهنية، وعليه فإن تقييم الهيكلية المعلنة لهاتين المؤسستين وبموجب ما تم انجازه حتى الآن يؤكد بشكل عام أن هذه العملية رغم حجم التعقيدات والتحديات التي كانت ولا زالت تواجهها في إطار عملية التحول السياسي العام وتعميقاته على كافة الجوانب يمكن القول بان هذه العملية تلبي المتطلبات الوطنية والعلمية التي من خلال استمرارها وفق الخطط الزمنية والأهداف المرسومة ستحقق أهدافها في إعادة بناء مؤسسة عسكرية وأمنية وطنية حديثة ومهنية تستطيع باقتدار ومهنية القيام بدورها الوطني في حماية سيادة واستقلال اليمن والحفاظ على السلم الاجتماعي وإنفاذ القانون علما بان هذه العملية هي واحدة من اكبر واعقد التحديات التي تقف أمام عملية التحول السياسي العام وهي ترتبط مباشرة بمجمل المنظومة السياسية الوطنية وفي حجم ونوع وجوده مخرجاتها الكلية وهنا لا بد من التأكيد على أهمية أن تأخذ هذه العملية وقتها الكافي كي تأتي ثمارها في ضوء رغبة ووعي جميع الأطراف الوطنية بأهمية السير في انجازها كخيار وطني ومن خلال التزامها التام بمحدداتها في ضوء رؤية إستراتيجية طويلة المدى تحشد لها الإمكانيات والقدرات المناسبة لبلوغ أهدافها وهنا تتجه الأنظار على مخرجات الحوار الوطني التي ستمنح هذه العملية زخما وقوة في السير الثابت والمخطط لاستكمال مراحلها المختلفة وخاصة توفير متطلبات الانتقال لتطبيق الهياكل الجديدة وفقا للملاك البشري والمادي مع التقيد الصارم بقواعد التوصيف الوظيفي الجديد الذي سيتحدد معه مستقبل هذه المخرجات وجودتها وارتباطها المباشر بوظيفة وعمل ودور مؤسستي الجيش والأمن والتزامهما بتحقيق تطلعات الشعب والوطن في التغيير المطلوب لضمان تامين متطلبات إعادة بناء هذه المؤسسات على أسس وطنية وعلمية ومهنية تجعل منهما بحق مؤسسات وطنية كفؤة وحيادية كجزء من مؤسسات الوطن في الدولة المدنية الحديثة كل ذلك يحتاج إلى المزيد من حضور الإرادة السياسية والعسكرية والدعم المجتمعي لانجاز هذه المهمة الوطنية الكبيرة.

تقييم مستوى تنفيذ الهيكلية.

استقراء عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن من خلال الوضع الذي كان سائدا عند بدء هذه العملية على مستوى الجيش والأمن على ارض الواقع وفي ضوء نظرة موضوعية لكل جوانب هذه العملية وتداخلها مع المنظومة السياسية الوطنية بصورة عامة ومتطلبات عملية التحول السياسي والانتقال السلمي للسلطة وحالة الاستقطابات الحادة والانقسامات التي تعرضت لها مؤسستي الجيش والأمن كل ذلك يؤكد أن ما تم انجازه في هذه العملية حتى الآن يشكل انجازا على درجة كبيرة من الأهمية من خلال طبيعة الخطوات والإجراءات والقرارات المتخذة في هذا الطريق الطويل والمعقد وهنا يمكن الرجوع إلى حجم وعدد ونوع القرارات المتخذة في هذه المؤسسات لأدراك طبيعة الإجراءات المنفذة من حيث أهميتها وعمقها في إطار عملية التحول العام خاصة ما يتعلق بالأسس والقواعد والسياسات والمفاهيم النظرية العلمية الضابطة لعملية إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن كواحدة من أصعب واعقد عمليات الإصلاح والتغيير المتعارف عليها، رغم كل ذلك يمكن القول بأنها قد حققت نتائج مهمة ايجابية، مع الإشارة هنا إلى أهمية حضور الإرادة السياسية للاستمرار في عملية التغيير في هاتين المؤسستين بشكل متوازي مع عملية الإصلاح الوطني المؤسسي العام كما إن تفاعل ومسؤولية القائمين علي هذه العملية في القيادة العسكرية والأمنية التي يعود لها النجاح فيما تم حتى الآن رغم كل المؤثرات السياسية التي تواجه عملية التحول الوطني العام واستكمال عملية الانتقال السلمي للسلطة الذي أثرت و تؤثر بدورها بشكل أو بآخر على هذه العملية التي تعتبر جزءا منها ولاشك بان مخرجات الحوار الوطني والتوافق على ترجمتها على ارض الواقع سيشكل دفعة قوية مطلوبة لاستكمال متطلبات هذه العملية الوطنية الكبيرة في إطار منظومة الإصلاح والتغيير الوطني العام الذي يحقق تطلعات الشعب والوطن في يمن جديد آمن ومتطور ومزدهر وهنا لا بد من التأكيد على أهمية الاستمرار في هذه العملية الكبيرة في المستوى الأفقي الذي يعتبر الأهم بعد إعادة

هيكلية المستوى الفوقي وهذا يتطلب استمرار تطوير وتقييم الرؤية الإستراتيجية والخطط التنفيذية المزمّنة لكل جوانب هذه العملية حتى تحقق أهدافها وتبلغ غاياتها المحددة وتأتي عملية خلق أدوات التغيير ومتابعة الإشراف والتقييم المستمر لهذه العملية وتذليل الصعوبات في مقدمة الأولويات والضمانات لنجاح هذه العملية.

قراءة في مخرجات لجنة الجيش والأمن بالحوار الوطني .
لقد جاء تشكيل لجنة الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني بعد أكثر من عام على بدء فريق هيكلية الجيش والأمن في عملية إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية لذلك من الطبيعي أن هذه اللجنة قد باشرت عملها من خلال الاطلاع على مخرجات وأعمال فريق هيكلية للجيش والأمن الأمر الذي يعتبر خطوة ايجابية لتوفير الوقت والجهد من جانب والاهم أن اللجنة قد اعتبرت مخرجات فريق هيكلية للجيش والأمن تلبية متطلبات هذه العملية خاصة في جوانبها الوطنية والعملية والمهنية وبالتالي خلقت شراكة ومسؤولية وطنية للجانبين للتكامل والتعاون من اجل انجاز هذه العملية بأفضل شروطها وقد كان لمثل هذا التفاهم والتكامل أثرا ايجابيا على استكمال متطلبات هذه العملية وفق الخطة الزمنية كما أن الإضافات النوعية التي وضعها فريق الجيش والأمن في مؤتمر الحوار خاصة في القضايا ذات الطابع السياسي قد شكلت رافدا قويا وايجابيا على طريق إعادة وحدة القوات المسلحة وتجاوز سلبيات المرحلة الماضية وهنا لا يمكن إلا أن ننثني على أعمال وجهود ومخرجات لجنة الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني ونتطلع ونثق بان هذه الجهود وجودة المخرجات ستستمر مستقبلا حتى تستمر عملية استكمال الهيكلية وتحقيق أهدافها في خلق مؤسسة عسكرية وأمنية وطنية حديثة ومهنية وبعد الاطلاع سريعا على البيان الختامي لمخرجات هذا الفريق يتضح جليا حجم وعمق وشمولية الإصلاحات والتغيير الذي تقدم به الفريق الأمر الذي يستوجب على وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية الأخرى الإسراع بإعداد وتقديم خطط واليات تنفيذية مزمّنة علمية لهذه المخرجات خلال الفترة القادمة وهذا هو التحدي الأساسي لضمان تنفيذ هذه المخرجات .

إذا ما عدنا لتجارب الآخرين في الدول التي شهدت عمليات تحول سياسي وديمقراطي في شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا مثلا، نلاحظ أن عملية التحول بشكل عام وإعادة هيكلة وبناء الجيش والأمن بشكل خاص قد قامت في هذه الدول على مجموعة من النقاط المشتركة أهمها.

القبول بعملية التغيير والإصلاح كضرورة سياسية واقتصادية ومجتمعية وعسكرية وأمنية الاتفاق على إحداث قطيعة مع سلبيات الماضي في ضوء القبول بقواعد وأسس جديدة أهمها الديمقراطية والعدالة والحرية والحكم الرشيد والشراكة في بنا المستقبل اعتماد خيار العدالة الانتقالية كمعادلة وطنية توازن بين ترميم جراح الماضي بجبر الضرر وكشف الحقائق وبيان تامين متطلبات وضمانات شراكة المستقبل القائمة على المواطنة المتساوية وسيادة القانون

إجراء إصلاحات وتغييرات متفاوتة في مؤسستي الجيش والأمن أهمها إجراء تغييرات جوهرية على المستوى الراسي والأفقي وفي الأنظمة والقوانين والعقيدة والالتزام بمتطلبات التغيير وقواعده وفي المقدمة منها إعادة وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وفق نظام توصيف وظيفي وتفعيل دور الرقابة والمحاسبة في إطار إصلاح المنظومة الوطنية والسير في طريق بناء الدولة المدنية

تحمل المسؤولية المشتركة بوعي سياسي ومجتمعي قائم على التطلع للمستقبل وفق القواعد الجديدة التي تقوم عليها الدولة المدنية الجديدة وسيادة القانون
إفساح المجال لكل من يرغب في أن يكون جزء من عملية بناء المستقبل وفق شروطه الجديدة وقواعده المنظمة

بالنسبة لليمن فإن العملية تحتاج إلى التعلم والاستفادة من كل ذلك وفي المقدمة قبول الجميع بعملية التغيير وهذه مسألة تحتاج إلى تحالف سياسي استراتيجي لكل القوى التي تؤمن بالدولة المدنية الجديدة وقيمها وقواعدها ونظامها ، إنها عملية لازالت تحمل جملة من التحديات والصعوبات والمفاجئات في ظل الخصوصية العربية _ اليمنية التي تنفرد عن الجميع ، وفي ظل غياب الحكمة وتغييب دور العقل والعلم وسيادة القانون رغم كل ذلك لا بد أن نتفاعل ونعمل من أجل مستقبل أفضل ويمن جديد وممكن.

الخلاصة.

إن إعادة هيكلة وبناء المؤسسة العسكرية والأمنية هي عملية كبيرة معقدة وطويلة ينبغي أن تقوم على أرضية دستورية وقانونية واضحة في إطار عملية إصلاح المنظومة السياسية والوطنية تحدد في ضوئها بوضوح طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية والأمنية تقوم وتؤكد تبعية الأخيرة للسلطات المدنية.

إن إعادة هيكلة وبناء هذه المؤسسة تتطلب وضوح كلاً من السياسة الدفاعية العسكرية والأمنية والإستراتيجية العسكرية والعقيدة القتالية في ضوء رؤية إستراتيجية لمتطلبات البناء الشامل وخطط التدريب والتأهيل وان تكون القوانين والتقاليد العسكرية والأمنية الصارمة في قلب عملية إعادة البناء والتطوير وان يتم ذلك على أرضية خالية من الفساد والعشوائية التي لازالت للأسف حاضرة في كثير من مظاهرها وأدواتها ، وهنا تأتي عملية الفصل التام بين القيادة العسكرية وإدارة المال العام في سلم الأولويات وان تكون الوظيفة العامة قائمة على نظام توصيف وظيفي وعلى قاعدة (سلطة توازيها مسؤولية) وان يطبق بصورة صارمة مبدأ الثواب والعقاب.

المراجع الأساسية :

- المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة)
- رؤية اللجنة العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار)
- الخطة الزمنية لفريقي الهيكلية)
- مخرجات الندوة العسكرية الأولى والندوة الأمنية الأولى
- مخرجات فرق الهيكلية
- قرارات رئيس الجمهورية
- اللواء ا.د/علي حسن الشرفي المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية (ندوة القوات المسلحة والأمن، آفاق تطويرها ودورها المتوقع في اليمن الجديد ٣-٤ يونيو ٢٠١٢م)
- تقرير فريق الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني